



تقدير موقف: مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية

نشر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات تقريراً استراتيجياً بعنوان؛ "مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية"، وقد استعرض التقرير مواقف مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وذلك وفقاً للآتي:

أولاً: موقف كلا المرشحين من القضية الفلسطينية:

- 1- أظهرت السمة العامة لتوجهات المرشح الجمهوري دونالد ترامب الخارجية أنه يميل إلى سياسة العزلة وعدم التدخل الخارجي، إلا أن ترامب يبدي نظرة معارضة بقوة للاتفاق النووي الأمريكي الإيراني، مؤكداً أنه سيعمل على عرقلة هذا الاتفاق؛ نظراً لأن إيران تمول حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله.
- 2- أشارت المسافة الفاصلة بين المرشحين في القضية الفلسطينية إلى فارق بسيط، حيث أثارت تصريحات ترامب - خلال الانتخابات التحضيرية للترشيحات الحزبية- التي أشار فيها بأنه سيتخذ موقفاً محايداً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، هواجس إسرائيلية، وهو الموقف الذي رفضته المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون أمام الأيباك قائلة: "لا يمكن أن نكون محايدين، فنحن نرى أنفسنا في الموضوع الإسرائيلي"، وقد فسرت افتتاحية لوس أنجلوس تايمز الأمريكية موقف الحياد من طرف ترامب بأنه "لتشجيع الفلسطينيين عن الانخراط ثانية في التفاوض مع (إسرائيل)".
- 3- طالب كلا المرشحين أن تكون المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الأساس في تحديد شكل التسوية، وهو ما يعني توفير البيئة المناسبة للطرف الإسرائيلي لممارسة كافة الضغوط على الطرف الفلسطيني من أجل تحصيل أكبر قدر من المكاسب. وهو موقف تسانده كلينتون أيضاً، فهي أكدت أمام الأيباك على ضمان تفوق "إسرائيل" النوعي عسكرياً، وبتزويدها بالصواريخ وتكنولوجيا الكشف عن الأنفاق وتهريب السلاح، ومنع "الهجمات الإرهابية"، ورفضت أي حلّ تفرضه الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولي.
- 4- رفض كلا المرشحين فكرة المقاومة الفلسطينية العسكرية، بيد أن ترامب يبدو أكثر كراهية للمقاومة المسلحة من ناحية، ولطبيعتها الإسلامية من ناحية ثانية، حيث اتهم كلاً من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، بتربية الأطفال الفلسطينيين على "العنف وكراهية اليهود"، ناهيك عن اشتراطه قبول الفلسطينيين بـ"يهودية الدولة الإسرائيلية".

٥- رفض كلا المرشحين استمرار الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، ظهر ذلك من خلال موقف كلينتون المتمثل في خطابها أمام الأيباك والذي انتقدت فيه سياسة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، بالقول "على كل طرف أن يقوم بما عليه بتجنب الأعمال المعطلة، بما فيها ما يتعلق بالمستوطنات"، وهو موقف ترامب نفسه من الاستيطان.

ثانياً: مستقبل القضية الفلسطينية في ظلّ الرئيس الجديد:

ويعني انتقال كرسي الرئاسة لأحد المرشحين (كلينتون أو ترامب) الآتي:

١- استبعاد لجوء أيّ من المرشحين للضغط الفعلي على "إسرائيل" سواء لوقف الاستيطان، أم إلغاء ضمّ القدس، أم تعيين الحدود، أم التعامل مع حركات المقاومة الفلسطينية بشكل مباشر، وذلك استناداً لبنية السياسة الأمريكية والبرامج الانتخابية لكل من المرشحين.

٢- ستعمل كلينتون -وفقاً لفرضية أنها الأقرب لمحاولة تفعيل المبادرة العربية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي- على تكييف بعض بنودها حتى تصبح مقبولة أكثر لـ "إسرائيل"، وقد تعمل على زيادة الضغط على دول عربية من أجل زيادة الانفتاح والتطبيع مع "إسرائيل" لا سيّما بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

٣- قد يفرض ترامب المزيد من الأعباء المالية على دول الخليج من أجل دفعها للتضييق بقدر ما على المساعدات للسلطة الفلسطينية بهدف الحصول منها على مزيد من التنازلات، كما سيشدد إجراءات التضييق المالي على حركات المقاومة في غزة.

ثالثاً: التوصيات والاستنتاجات:

قد تعمل الولايات المتحدة و"إسرائيل" في المرحلة القادمة على إدراج منظمات المقاومة الفلسطينية في قوائم "الترتيبات الإرهابية" التي قد يبحثها مجلس الأمن الدولي من جديد، وهو أمر لا بدّ من وضعه في الاعتبار، ومحاولة تقاذه من خلال التنسيق مع كل من روسيا والصين في هذا الجانب، ومع القوى العربية والإسلامية والدولية الأخرى.

تقدير موقف: حرب جنوب السودان الأهلية.. متوالية التقسيم والانفصال

أصدر المركز العربي للدراسات للأبحاث ودراسة السياسات تقدير موقف بعنوان "حرب جنوب السودان الأهلية: متوالية التقسيم والانفصال"، وقد استعرض التقدير خلفيات الصراع داخل دولة جنوب السودان، وتداعياتها المحتملة، وذلك وفقاً للآتي:

أولاً: خلفيات الصراع:

- بدأت الأزمة في تموز/ يوليو ٢٠١٣م على إثر قيام رئيس جنوب السودان سلفا كير بإعفاء نائبه رياك مشار وجميع أعضاء حكومة جنوب السودان، في أكبر تغييرٍ وزاري تشهده الجمهورية منذ استقلالها في تموز/ يوليو ٢٠١١م.
- عقد القادة الجنوبيون المعارضون في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣م اجتماعاً لتدارس وثائق طال انتظار مناقشتها وإجازتها، من بينها الدستور والتشريع. واتهم المعارضون الرئيس سلفا كير بتفصيل دستورٍ يركّز السلطات في يده، وأنه يتحوّل إلى ديكتاتور. فما كان من المجموعة المعارضة إلا أن قادت حراكاً داخل الحزب، أرادت من خلاله تغيير قيادة الحزب والحكومة.
- بناء على ما سبق، أعلن الرئيس سلفا كير عن قيام نائبه المقال رياك مشار ومجموعة من مناصريه بمحاولة انقلابية. وقاد هذا الإعلان إلى نشوب نزاعٍ مسلّحٍ بدأ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣م واستمر نحو عامين وأسفر عن مقتل الآلاف وتشريد نحو مليونين من السكان الذين يعدون ١١ مليوناً، فضلاً عن وفاة نحو ٤٠ ألف شخص بسبب الجوع وعجز المنظمات الدولية عن توصيل الغذاء إليهم نتيجة القتال.
- نتيجة ضغوطٍ دوليةٍ شديدة، مع توجيه إنذارٍ أميركي للتوصّل إلى اتفاق خلال أسبوعين، وقّع الطرفان في آب/ أغسطس ٢٠١٥م اتفاقية أديس أبابا، وأعاد سلفا كير تسمية رياك مشار نائباً له في شباط/ فبراير ٢٠١٦م، ووافق مشار على العودة إلى العاصمة جوبا -التي اعتُبرت حينها خطوة نحو تعزيز الثقة والسلام-. لكنّ عناصر متشددة في معسكري الطرفين ظلت تنظر بعين الشك إلى هذه الاتفاقية المفروضة من الخارج وتعارض تنفيذها، ونشبت خلافات متواصلة حول ترجمة كل بند فيها وبشأن تنفيذها، وقادت إلى اشتباكات بين حين وآخر، حتى انفجر الصراع بصورة شاملة منتصف عام ٢٠١٦م الجاري.

ثانياً: العامل القبلي في الصراع:

توجد في جنوب السودان عشرات القبائل، غير أنّها تعود في أصولها إلى ثلاث مجموعاتٍ رئيسية، أكبرها المجموعة النيلية التي تمثّل ٦٥ في المئة من مجموع السكان، وتضمّ القبائل ذات النفوذ السياسي الأكبر؛ فقبائل الدينكا تمثّل ما نسبته ٤٠ في المئة من المجموعة النيلية، وهي القبيلة التي ينتمي إليها الرئيس سلفا كير. وتأتي قبيلة النوير في المرتبة

الثانية بما نسبته نحو ٢٠ في المئة، وهي القبيلة التي ينتمي إليها نائب الرئيس ريباك مشار، ثم تأتي قبيلة الشلك بنسبة ٥ في المئة، وهي القبيلة التي ينتمي إليها الأمين العام للحركة الشعبية باقان أموم.

ثالثاً: تداعيات الصراع المحتملة:

- تمثل حقول النفط والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض أبرز أهداف أطراف الصراع، وقد أظهر الصراع المستمر -منذ ثلاث سنوات- وجود قطبي قوة رئيسين في دولة الجنوب، يسعيان لتقاسم السيطرة على البلد. لكن الأمور بدأت خلال السنة الأخيرة تأخذ اتجاهاً تفتيتياً أكبر مع عزز كل طرفٍ عن السيطرة على حلفائه، وانقسام القبائل الكبرى إلى عشائر متناحرة لا تتورع عن استخدام كل أنواع الأسلحة لتحقيق غاياتها بما في ذلك استخدام الاغتصاب الجماعي كأداة عقابٍ بحق الخصوم، وصولاً إلى التطهير الإثني والعرقي.
- ويؤكد هذا الاستنتاج عدم التزام أنصار سلفا كير وريباك مشار الدعوة التي أطلقها الزعيمان أخيراً لوقف إطلاق النار والكف عن التناحر؛ ما يعني أنّ جنوب السودان قد يغدو أمام متوالية من الانقسامات القبلية والإثنية التي لن تبقى آثارها محصورةً داخل حدوده.
- يهدد خروج الوضع عن السيطرة في جنوب السودان دول أفريقيا المجاورة -التي تشهد بدورها اضطرابات، مثل جمهورية الكونغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهما جارتان لجنوب السودان-. كما أنّ استئناف الحرب الأهلية في جنوب السودان سيكون له آثاره الكبيرة في كلّ من أوغندا، وكينيا، وأثيوبيا؛ وهي دول لها حدود مشتركة مع جنوب السودان، وأصبح لها بعد الانفصال، مصالح اقتصادية متنامية معه.

تقدير موقف: "إسرائيل" وانتخابات مجلس الأمن في الأمم المتحدة

أصدر مركز بحوث الأمن القومي في جامعة تل أبيب بعنوان؛ "إسرائيل وانتخابات مجلس الأمن في الأمم المتحدة"، وقد استعرض التقدير عملية الانتخابات في مجلس الأمن، وتعميداتها، والمنافع المحتملة العائدة على "إسرائيل" في حال مشاركتها، وذلك وفقاً للآتي:

أولاً: عملية الانتخاب وتعميداتها:

يتشكل المجلس من خمسة أعضاء دائمين -الولايات المتحدة، روسيا، والصين، وفرنسا، وبريطانيا-، ومن عشرة أعضاء غير دائمين ينضمون إلى المجلس لفترات من سنتين، وتتوزع المقاعد العشرية المتغيرة في مجلس الأمن بين خمس

جماعات إقليمية، وهي؛ مقعد واحد لمجموعة "شرق أوروبا"، ومقعدان لمجموعة "غرب أوروبا وغيرها"، والتي تضم "إسرائيل"، ومقعدان لمجموعة "أمريكا اللاتينية والكاريبي"، وخمسة مقاعد لمجموعة "أفريقيا وآسيا".

وتعد الدول الثلاثة (السويد، وإيطاليا، وهولندا) -التي تنافست في جولة الانتخابات الأخيرة في المجموعة الإقليمية التي تنتمي إليها "إسرائيل" في الماضي- أعضاء في مجلس الأمن بين ثلاث إلى خمس مرات (كل واحدة)، لذا يتعين على الدولة التي تسعى إلى الفوز في الانتخابات أن تحصل على ثلثي الأصوات على الأقل في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

ويدعو ميثاق الأمم المتحدة إلى النظر في "مساهمة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن العالمي وغيرها من أهداف المنظمة". ومع ذلك، فإن عدة عوامل أخرى تساعد في تصميم عملية الانتخاب، بما فيها الانتماء السياسي والقوة الاقتصادية، ولذا ينبغي أخذ السياقات غير الرسمية -التي لها تأثير كبير على سير الانتخابات ونتائجها- في الحسبان، بمعنى آخر تستوجب حملة الانتخابات في مجلس الأمن استثماراً كبيراً للمقدرات من ناحية الزمن والمال.

ثانياً: هل من المجدي "إسرائيل" أن تحاول الانتخاب؟

تبين البحوث بأنه يكمن في انتخاب مجلس الأمن فضائل اقتصادية محتملة؛ كقروض البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي؛ فالعضوية في هذه الهيئة الاعتبارية تسهل على الدول الأعضاء التعرف المباشر عن كثب على مواقف باقي الدول والاتجاه الذي يميل إليه المجلس في كل ما يتعلق بالمسائل المركزية.

وتعد الأهمية والاعتبار للدولة نفسها وللدبلوماسيين الذين يمثلونها، سواء في مقر الأمم المتحدة أم في العالم بشكل عام المساهمة الأهم للعضوية في المجلس، لا سيما "إسرائيل" التي تعاني تآكل مكانتها الدولية في الوقت الحالي، كما أن رفع المستوى في مكانتها ذو أهمية حتى لو كان التأثير العملي على قرارات المجلس في الحد الأدنى؛ بمعنى أن المقعد غير الدائم في مجلس الأمن يمنح صلاحيات لمجرد الانتماء بالنسبة لدولة مؤطرة، مثله مثل المقعد في الجمعية العمومية بالنسبة للدول الجديدة.